

شرح زاد المستقنع | كتاب الوصايا | (باب الموصى له)

أحمد الخليل

ولعبدة قال رحمة الله باب الموصى له يعني باب يذكر فيه احكام الموصى له. يقول تصح لمن يصح تملكه فكل من يصح ان يتمللى من
رجل او امرأة مسلم او كافر يجوز ان نوصي له - 00:00:00

يجوز ان نوصله. الا انه اذا كان من المسلمين يجوز ان نوصي له معيناً لأن نقول اوصيت لزيت وغير معين كان اقول اوصيت الفقراء
المسلمين وان كان من الكافرين فلا يجوز الا ان اوصي اليه معيناً ولا يجوز ان اوصي به غير معين فلا يجوز - 00:00:30
انا اقول اوصيت للمساكين من النصارى او للقراء من اليهود او اوصيت آلا لليهود والنصارى. فهذه الوصايا راقدة ولا تجوز. الدليل على
جواز الوصية للكافر المعين قوله تعالى الا ان تفعلوا الى اوليائكم معروفا. والسلف رحمهم الله فسروا الاية بان يوصي - 00:01:00
ال المسلم اليهودي بان يوصي المسلم لليهودي. وظاهر كلام الحنابلة انه يجوز ان يوصي بالكافر المعين ولو كان حربيا او مناويا. هذا
ظاهر كلام الحنابلة. والصواب المقطوع به ان شاء الله - 00:01:30

انه لا يجوز ان يوصي لكل كافر مناوب سواء كان حربي او مناوه فقط او معاون لأن في الوصية له اعانته على المنكر وتقويه بجانبه
على المسلمين اذا يجوز ان نوصي للكافر غير الحربي وللمناوبة. للكافر غير الحربي والمناور كالذمي والمستأمن. وكل كافر -
00:01:50

معين لم يناور ولم يحارب المسلمين. يقول رحمة الله تعالى بمشاع كثلثه ويعتقد منه بقدرها. ثم قال ويأخذ بالفار. ويأخذ اذا ولعبي
بمشاهد كثلثه ويعتقد منه بقدرها ويأخذ الفاضل. يجوز للانسان - 00:02:20

ان يوصي لعبد لكن يشترط لصحة الوصية ان يوصي بعده بمشاع بمشاع لا بمعاهة فإذا قال اوصيت لعبد بثلثي او بربع او خمس
صحت الوصية للعبد يعتقد العبد من هذه الوصية. ويعتقد العبد اما ان يكون ثلث - 00:02:50
بمقدار قيمة العبد. فيعتقد كله. او ان يكون ثلث المال اقل من قيمة العبد فيعتقد بمقداره هذا معنى قول الشيخ ويعتقد بمقداره. او
تكون قيمة الثلث اكبر من قيمة العبد فيعتقد - 00:03:20

الفاضل له وهذا معنى قول الشيخ والفاضل له. اذا الثلث الموصى به للعبد كله للعبد منه ما يعتقد وهو ما يقابل القيمة والباقي للعبد.
وان نقصت صار رقا بقدر هذا النقص - 00:03:40

والدليل على هذا ان العبد هو جزء من ثلث المال الموصى به. فهو داخل في الثلث فيعتقد. ولهذا ذكر الفقهاء انه لو قال اوصيت لعبد
برقبته عتق. او فقال لو اوصيت او او لو قال اوصيت لعبد بنفسه لعتقد. كذلك اذا اوصى لعبد بالثلث. فالعبد يدخل في هذا
00:04:00

الثلث ويعتقد. فهذا بخلاف المسألة التي ستأتينا نعم. وبمنة لا يسر له وبمنة او معين لا يصح له. يعني وان اوصى للعبد بمنة او بشيء
معين كان يقول اوصيت له بهذا البيت فان الوصية لا تصح فان الوصية لا تصح - 00:04:30

لامرين الامر الاول ان العبد لا يملك. والمؤلف يقول يصح لكل من يملك من يصح تملكه وهذا لا يملك. هذا اولا. ثانيا ان الوصية للعبد
هي في الحقيقة وصية للوارث. لأن ما يوصى به للعبد سيكون للعبد. والعبد ما اوصي به ليس يكون لمن - 00:05:00

في احد الورثة فهو في الحقيقة اوصى لوارث فهو اوصى لوارث. فإذا لا يجوز ان يوصي بالعبد بشيء معين بقينا في المسألة بينما اذا
اوصى بمشاع وما اذا اوصى بايش؟ بمعين الفرق بينهما انه - 00:05:30

اذا اوصى بمشاع دخل العبد في هذا المشاع. فانما اذا اوصى بمعين لا يمكن ان يدخل العبد في هذا المعين لأن المعين معين لا يدخل

معه شيء بينما المشاع من مال الميت مشاع. يدخل اول ما يدخل فيه هذا العبد الذي اوصى له به - 00:05:50
نعم. لم اقف على خلاف في المسألة هذه ما رأيت فيها خلاف. لو كان في خلاف ولو قيل انه اذا اوصى له مئة الف وقيمة العبد مئة الف
انه يعتقد وانه اذا اوصى - 00:06:10

بمبلغ معين يعتقد منه بمقداره. والباقي له والنقص عليه كما نقول بالشيء المشاع. لو قيل بهذا فكان وجيه في الحقيقة لأن معلوم ان
مقصود الميت لما قال اوصيتك لعبدي بمئة الف معلوم ان مقصوده ماذ؟ معلوم - 00:06:30

ان مقصوده العتق لانه يعلم ان المئة الف التي ستكون للعبد لو لم يعتقد ستكون لمن؟ للورثة فصنع وتحصيل حاصل فبقاء المئة مع
التركة او عند العبد واحد لا فرق بينهما. لأن عند تقسيم التركة سيعتبر العبد ومرة فاذا كان - 00:06:50

العبد قيمته مئة الف سيكون العبد ومن معه يقدر بكم؟ بمئتين وتقسم التركة على هذا الاساس. فيظهر واضح من قول الميت انه انا
اووصيتك بمئة الف للعبد انه يريده العتق والشارع وهذه قاعدة مهمة متشفوف لتصحيح الوصية - 00:07:10

وتطبيق مراد الموصي بها. لكنني لم اجد احد يعني لم اجد احدا نص على صحة الوصية لعبد معين ولو قيل به فكان وجيه انتهت
الحرب. نعم. وتصحيح بحمد وتصح بحمل - 00:07:30

في الحقيقة قوله تصح بحامي ليس هذا موضعها لأن هذا هو في الحقيقة كلام عن الموصى به. والباب مخصص لاي شيء. المصالحة.
فاذا لا يناسب ان يقول تصح بها ولكن لعل المؤلف اتي بقول تصح بحمل ليعطف عليها ويقول ولحان ولحام - 00:07:50

تحقق وجوده قبلها ومع ذلك في الحقيقة لو ان المؤلف اه اخر قوله تصح بحمله الى الباب التالي لكان هو الاولى؟ كان هو الاولى.
يقول الشيخ وتصح بحمل. يعني يصح ان يوصي بحمل معين لأن يقول حمل هذه - 00:08:20

ناقة او حمل هذه الامانة. بشرط ان تتحقق من وجود الحمل حين الوصية فان اوصى بحمل علمنا انه وجد اذا بعد الوصية فالوصية
باطلة. لأنها لم تصادف ماحلا صحيحا وهذا بخلاف ما لو اوصى بما تحمل هذه الناقة. فان هذه الوصية - 00:08:40

انها وصية بمعدوم والوصية بمعدوم كما سيأتينا صحيحا. والفرق بينهما ظاهر لانه في السورة الاولى عين حملًا موجودًا وتبيّن انه
ليس بموجود. فبطلت الوصية. وفي الصورة علق الوصية على وجود الحمل. والوصية بمعدوم صحيحة. ولهذا لو قال اوصيتك -
00:09:20

هذا البيت والبيت ليس من املاكه. لم تصح الوصية. ولو قال ان اشتريت هذه هذا البيت فهو صعدت صحت لانه علق الوصية بشرط
صحيح. نعم. ولحمل تتحققه ولحمل تتحقق وجوده قبلها. يعني ويصح ان يوصي لحمد - 00:09:50

بشرط ان تتحقق وجود الحمل حين الوصية. عند ذلك قاعدة مشهورة وهي ان كل من يصح ان يرث يصح ان يوصي اليه الوصية
تجري مجرى الميراث. والحمل يرث بالاجماع. فاذا يصح ان يوصي اليه - 00:10:20

والفقهاء قالوا تتحقق من وجوده حين الوصية بان يولد لستة اشهر. فاقل من الوصية فاذا ولد لستة اشهر فاقل علمنا انه حين الوصية
موجود. وهذا قد يكون طريقة متقدمة ليلجأ الي الفقهاء لمعرفة وجود الحمل. اما اليوم فيستطيع الطبيب ان يحدد متى نشأ الحمل
الى حد دقيق - 00:10:50

آ يعني بدقة الى حد كبير. بدقة الى حد كبير. فاذا استطاع الموصى اليه وهو الصبي ان يثبت من المستشفى انه موجود حال الوصية
فالوصية صحيحة سواء ستة اشهر او اقل او اكثر ما دام موجود حين الوصية فالوصية - 00:11:20

صحيحة. نعم. واذا اوصى من لا حج عليه ان يحج عنه بالفوز بعد اخرى يقول الشيخ رحمة الله واذا اوصى من لا حج عليه ان عنه
بالصرف من ثلثي حجة بعد اخرى حتى تنفع. اذا قال الموصى هذا اللفظ وهو - 00:11:40

ان يحج عنه بالف. ان يحج عنه بالالف. فحينئذ يجب ان يحج عنه. يحج عنه الى ان تنتهي الالاف. لانه لم يحدد عدد الحجج المطلوبة
من الالاف. بل ان يحج عن الى ايش؟ الى ان تنتهي الانف. فاذا حجينا عنه هذه السنة بخمس مئة - 00:12:10

والسنة القادمة بثلاث مئة والسنة الثالثة اكتشفنا ان الباقي من المبلغ لا يكفي لل تمام حجة كاملة. فماذا نصنع؟ ها لا جيد يعني صحيح
العمره من جنس الحج. لكن هو وصى بالحج. يملكون - 00:12:40

الورثة لا خلاص وصية. وصية من الثلث لا يمكن ان تملك من الورثة. ها اذا كان ما يكفي هذا الحل الاول ان يوصي من قريب فادا
كان ما يكفي. صحيح هذا - 00:13:10

الحل الاول انه يعين بالحج. يعني يعطي اه اضافة الى غيره من يحج. والقول الثاني انه لا يحتاج ان يعید لمن يحج وانما يتصدق به.
وانما ماذَا يتصدق به. وفي الحقيقة لو قيل انه مثل ما قال زميلكم - 00:13:30

انه اذا ما كفى لحج يعتمر منه اذا كان له وجه لان العمرة وش فيها؟ حج اصغر حج اصغر ولان يؤخذ عنه عمرة كاملة في رمضان
تعادل حجة خير من ان لكن الفقهاء على كل حال قالوا انه - 00:13:50

اه اختلفوا على قولين لم ارى العمرة وان كان وجبيها. وهو انه يحج عنه من مكة او يعان في الحج او ايش؟ يتصدق به عنه. والتصدق
به هو اضعف الاقوال. ما دام الرجل اوصى بالحج يجب ان يتقيد بالحج - 00:14:10

ونقول اما ان يحج عنهم من قريب او يعان في الحج. فهمنا من كلام المؤلف انه لو قال عني حجة بألف لا اختلف الحكم. وهو كذلك.
فاذًا قال حجوا عني حجة بالف فان نعطي - 00:14:30

الالف من يحج عنه يأخذ منها نفقته والباقي له. والدليل على هذا ان ظاهر من صنيع المؤلف انه اراد ان
يبير الموصى اليه. لا سيما اذا علم الموصى - 00:14:50

حين الوصية ان الحج لا يكلف الف ريال. حينئذ علمنا انه اراد ان يضر الموصى اليه. والقول الثاني ان الزائد حتى في قوله حجوا
عني حجة يؤخذ ويفعل فيه ما يفعل بالزائد من الالف السابقة - 00:15:20

والقول الثالث ان الزائد عن الالف في حجة يرد الى تركة الى الوراء تحت. وهذا غريب ان يقال به. ضعيف جدا. الرجل اوصى وصية
اخرجها لله كيف يرجع باقي المبلغ الى الورثة؟ الذي يظهر لي ان ارجح الاقوال القول الاول وهو ان - 00:15:40

يكون من نصيب الموصى اليه. وذلك لأن قصد الموصى نفع الموصى اليه ظاهر جدا. ظاهر جدا واراد ان يحج حجه والباقي له. نعم.
اصح بملك وبهيمة وميت لا تصح لمالك. لا تصح الوصية بما لا يملك. والممؤلف وضع هذه القاعدة - 00:16:10

جميلة في اول الباب تصح لمن يصح تملكه. هذا ضابط. اذا الملك لا يجوز ان يوصى لانه لا يملك. يقول وبهيمة. يعني ولا يجوز ان
نوصي لهيمة الا البهائم المسبيلة للجهاد فقط. ما عداها لا يجوز ولا يصح القول الثالث انه يجوز ان يوصي للحيوان مطلقا ويصرخ في
مصالحه يصرف في مصالحه. والراجح ان شاء الله القوم السادس - 00:16:40

الجواز مطلقا. وقد الموصي ظاهر. يعني لماذا يوصي بالحيوان؟ ظاهر ان كان الحيوان من من المستخدمة في الجهاد فامرها واضح
جدا لانه اراد تقوية الجهاد في سبيل الله وان اوصى لحيوان لا يستخدم في الجهاد. فقصده ايضا واضح. وهو ان يحافظ على
الحيوان - 00:17:40

لمصلحة المالك. وجه ذلك ان بعض الناس قد يفرط في نفقة حيوانه. وهذا الحيوان قد يكون مصدر رزقه وقد يكون الوحيد في
المصدر الوحيد. فاذًا اوصى بهذا النفقه تكون للحيوان صار هذا من اعظم - 00:18:10

أسباب استمرار الحيوان بوجود هذه النفقة وينتفع في الاخير من المالك ولذلك نحن نقول وان قال الفقهاء انه لا يجوز ان يصرف على
مالك الحيوان الا انه بلا شرك ان المقصود الموصى اذا لم يكن الخيل مربوطا - 00:18:30

الجهاد ان مقصد الموصى اذا اوقف على حيوان ان ينتفع من؟ مالك الحيوان لكنه اراد ان يضبط مالك الحيوان لئلا يتصرف بما لا
مصلحة له فيه. وهذا مقصد صحيح. نعم. وميت لا يجوز - 00:18:50

ان يوصي بميت لان الميت لا ينفي. ولا يجوز ان تجري معه العقود. والقول انه تصح الوصية لميت. وتصرخ في نافعه قوي. نفع
للآخر. فيشتري بهذا المال او قاف. ويتبوع بتبرعات وصدقات - 00:19:10

ونحو هذه التصرفات التي ينتفع فيها الميت وهو رهين قبره الراجح ان شاء الله القول الثاني. والسبب ان الوصية تبرع. اراد منها
المتبوع نفع المتبوع والميت قد يكون احوج من الحي. ولا يوجد في النصوص مانع ظاهر يمنع من الوصية للميت - 00:19:40

لا سيما وانه بالامكان ايصال نفع هذه الوصية للميت كما قلت في الامثلة المذكورة والمؤلف يقصد ميت المؤلف يقصد لميته يعلم الموصي انه ميت او يجهل انه ميت. يعني لو اوصى لحي ثم مات يعلم صحيح ولا مجال لانه يقصد لو اوصى لميته يجهل ان -

00:20:10

انه ميت والسبب انه ستؤتينا مسائل الميت المجهول في في اللاحق. والسبب الثاني انه اذا قال اوصى لميته يعني يعلم انه ميت هذا هو المتبادر للذهن من كلام المؤلف. نعم. فان والصالحين وميت يعمل -

00:20:40

الموتى والكل للخير. نعم. فان وصى لحي وميت يعلم موته فالكل للحي. هذا اختيار المؤلف هذا اختيار المؤلف. لانه اذا اوصى لميته

وحي وهو يعلم وان الميت ميت علمنا ان مقصوده ان تكون ماذ؟ الوصية للحي لان الميت لا يملك -

وهذه المسألة مبنية على اي مسألة؟ على الاولى وهي ان الميت لا يملك او لا يوصى اليه او لا تصح الوصية له والقول الثاني انه ليس للحي الا النصف. وهو المذهب. وهو -

00:21:30

اذهب لانه اوصى لحي وميت فصحت في الحي بطلت في نصيب الميت الراجح ان قلنا ان الميت لا يوصى اليه. ان قلنا ان الميت لا يوصى اليه. فالراجح المذهب وهو القول الثاني -

00:21:50

لانه من المعلومة ان مقصود الموصي ان تكون الوصية نصفها للميت ونصفها لايش؟ للحي لما بطلت في الميت بقيت الوصية الصحيحة بالنسبة للميت. وهذا القول مرجوح لانه تقدم معنا ان الراجح صحة البصر -

00:22:20

للميت وهذا اللفظ يؤيد ان كثيرا من الناس يوصل الميت يقول اوصيت للميت وحي فهو يريد نفع الميت لا يريد نفع الحي. نعم. وان جهل فالنصف. يعني وان اوصى -

00:22:40

لحي وميت يجهل انه ميت فليس للحي الا ماذا؟ النصف. ليس للحي الا النصف. لانه قطعا هنا مراد الموصي ان يكون له النصف لانه كان يظن ان ماذ؟ ان الحي كان يظن ان هذا الميت كان يظن انه -

00:23:00

حي كان يظن انه حي. طيب اذا اوصى رجل لاثنين وتبين ان احدهما مات فهل آنمضي الوصية في حق الميت؟ او نقول ان الموصي اوصى اليه او اوصى له لما كان ايش؟ حيا. هو يظن انه حي. لم يوصي لشخص ميت. وربما والعلم انه -

00:23:20

ميته لرأى ان الاحياء ايش؟ اولى. ويحتمل ان نقول اوصى له وهو حي. فبالتأكيد سيوصي اليه وهو ايش؟ ميت لانه ما دام مشفوق عليه في الحياة فسيشفق عليه في الممات ايش؟ اكثر. يحتمل هذا وهذا -

00:23:50

الراجح الثاني الراجح الثاني وهو ان نمضي الوصية. لان ظهور الشفقة في حال الموت اقوى منه في حال الحياة. وهذا كله مبني على تصحيح الوصية لايش؟ للميت. نعم. ومن وصى بماله -

00:24:10

فرد وصيته فله الجزء. وان وصى بماله الاثنين. وان وصى بماله ابنيه واجنبي فرد وصيته فله التسع. اذا وصى بماله لابنيه واجنبيه. فمقتضى الوصية انه لكل واحد منهم ايش؟ الثالث هم ثلاثة لكل واحد الثالث. فلما ردوا اي رد -

00:24:30

لبيان الوصية عادت الوصية الى الثالث. فصار للموصى اليه الاجنبي ثلث الثالث ثلث الثالث كم؟ تسع وهذا معنى قول الشيخ فله التسع اذا التعليم لانه برد الوصية عادت الى الثالث -

00:25:00

وسلس الثالث كم؟ التسعة. واضح ولا لا؟ طيب وعلى هذا الجمهور القول الثاني ان للاجنبى الثالث. للاجنبى وجه ذلك ان الميت اوصى بالثالث لابنه والثالث الآخر لابن والثالث الثالث لمن؟ لاجله -

00:25:20

فرد الادمان الوصية فبطلت في حقهما وبقيت الوصية في ماذ؟ في حق الاجنبي عدم وجود المزاحم. فهذا القول مال اليه ابو الخطاب وهو قول يعني في الحقيقة وجيه. لماذا؟ لان نعلم الان قطعا ان الموصى اراد -

00:25:50

فايصال ثلث ماله لمن؟ للاجنبى. هو اراد ايصال ثلث ماله للاجنبى. فلما قال اوصيت بمالى البنى والاجنبى كأنه قال اوصيت الاجنبى بماذا؟ بالثالث. ربما هو فهم انه اذا اوصى للاجنبى بالثالث فهذا معناه -

00:26:20

وهو له ابنيين معنى هذا ان الماء سيعقسم اثلاثا بين الاثنين والاجنبى. وهذا ظاهر من مقصود الموصى وهذا ظاهر من مقصود الموصى. وفي الوصية تصريح في ايصال الثالث الاجنبى. ايصال الثالث للاجنبى. فاختيار الخطاب من وجهة نظرى -

00:26:40

جيد في الحقيقة ويتوافق مع الظاهر من مراد الموصي. نعم. شلون الثالث الثالث. الان الوصية لما ردها وشلون؟ هو هو لم يوصي هو المال كله. اوصى ليوارس بالمال الكل فالحقيقة انه سيكون المال هو هو كذلك. ولذلك هذا الذي تقول مما يرجح اختيار ابن الخطاب -

00:27:00

وفي الحقيقة لا يريد ان يوصي لابنيه بقدر ما يريد ان يصل الثالث للثالث. نعم. وبهذا انتهينا من وصى له من تقل الى المصاصين الله اكبر الله باب ينقص عليه تصفه -

00:27:40

وطيب في هواه. نعم. باب الموصى به. ممكن نعلق على المسألة السابقة اذا اوصى لابنيه انه نقول الوصية للبناء للورثة لا تصح الا والورثة منهم ان صحت الوصف بهذا السبب ممكن نقول هذا. مع انه انا ابيدو لي ان هذه الصيغة من الموصى لا يريد منها الوصية وانما

يريد ايصال الثالث -

00:30:00 - الاجنبي